الفتاوى

دراسة لمشكلات المسلم المعاصر
في حياته اليومية العامة

للإمام الأكبر

محمود شلتوت

الشروق

الفتاوى

دراسة لمشكلات المسلم المعاصر في حياته اليومية والعامة

للإمام الأكبر
محمود شلتوت

دار الشروق

الطبعة الرابعة عشرة

١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

الطبعة الخامسة عشرة

١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

الطبعة السادسة عشرة

١٤١١هـ - ١٩٩١م

الطبعة السابعة عشرة

١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

الطبعة الثامنة عشرة

١٤٢١هـ - ٢٠٠١م

أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى - رابعة العدوية - مدينة نصر
ص.ب : ٣٣ البانوراما - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)

بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣
فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

٢ — وفى سورة النساء قوله تعالى : « وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ ، وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ ، مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِيناً ، بَلْ رَفَعَهُ اللهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللهُ عَزِيزاً حَكِيماً »[1] .

٣ — وفى سورة المائدة قوله تعالى : « وَإِذْ قَالَ اللهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِى وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللهِ قَالَ : سُبْحَانَكَ ، مَا يَكُونُ لِى أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلاَ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ، إِنَّكَ أَنْتَ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ . مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِى بِهِ : أَنِ اعْبُدُوا اللهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ »[2] .

هذه هى الآيات التى عرض القرآن فيها لنهاية شأن عيسى مع قومه .

والآية الأخيرة (آية المائدة) تذكر لنا شأناً أخروياً يتعلق بعبادة قومه له ولأمه فى الدنيا وقد سأله الله عنها . وهى تقرر على لسان عيسى عليه السلام أنه لم يقل لهم إلا ما أمره الله به : (اعْبُدُوا اللهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ) وأنه كان شهيدا عليهم مدة إقامته بينهم ، وأنه لا يعلم ما حدث منهم بعد أن (توفاه الله) .

معنى التوفى :

وكلمة (توفى) قد وردت فى القرآن كثيراً بمعنى الموت حتى صار هذا المعنى هو الغالب عليها المتبادر منها ، ولم تستعمل فى غير هذا المعنى إلا وبجانبها

---

(١) الآيتان ١٥٧ ، ١٥٨ .

(٢) الآيتان ١١٦ ، ١١٧ .

ما يصرفها عن هذا المعنى المتبادر : « قُلْ يَتَوَفَّاكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ »[1] ، « إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ »[2] ، « وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ »[3] ، « تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا »[4] ، « وَمِنْكُمْ مَنْ يُتَوَفَّى »[5] ، « حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ »[6] ، « تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ »[7] .

ومن حق كلمة « توفيتنى » فى الآية أن تحمل هذا المعنى المتبادر وهو الإماتة العادية التى يعرفها الناس ويدركها من اللفظ والسياق الناطقون بالضاد . وإذن فالآية لو لم يتصل بها غيرها فى تقرير نهاية عيسى مع قومه لما كان هناك مبرر للقول بأن عيسى حى لم يمت .

ولا سبيل إلى القول بأن الوفاة هنا مراد بها وفاة عيسى بعد نزوله من السماء بناء على زعم من يرى أنه حى فى السماء ، وأنه سينزل منها آخر الزمان ، لأن الآية ظاهرة فى تحديد علاقته بقومه هو لا بالقوم الذين يكونون آخر الزمان وهم قوم محمد باتفاق لا قوم عيسى .

معنى « رفعه الله إليه » : وهل هو إلى السماء ؟

أما آية النساء فإنها تقول « بل رفعه الله إليه » وقد فسرها بعض المفسرين بل جمهورهم بالرفع إلى السماء ، ويقولون : إن الله ألقى شبهه على غيره ، ورفعه بجسده إلى السماء ، فهو حى فيها وسينزل منها آخر الزمان ، فيقتل الخنزير ويكسر الصليب ، ويعتمدون فى ذلك :

أولا : على روايات تفيد نزول عيسى بعد الدجال ، وهى روايات مضطربة

---

(١) الآية ١١ من سورة السجدة .
(٢) الآية ٩٧ من سورة النساء .
(٣) الآية ٥٠ من سورة الأنفال .
(٤) الآية ٦١ من سورة الأنعام .
(٥) الآية ٥ من سورة الحج .
(٦) الآية ١٥ من سورة النساء .
(٧) الآية ١٠١ من سورة يوسف .

مختلفة فى ألفاظها ومعانيها اختلافاً لا مجال معه للجمع بينها ، وقد نص على ذلك علماء الحديث . وهى فوق ذلك من رواية وهب بن منبه وكعب الأحبار وهما من أهل الكتاب الذين اعتنقوا الإسلام وقد عرفت درجتهما فى الحديث عند علماء الجرح والتعديل .

ثانياً : على حديث مروى عن أبى هريرة اقتصر فيه على الأخبار بنزول عيسى ، وإذا صح هذا الحديث فهو حديث آحاد . وقد أجمع العلماء على أن أحاديث الآحاد لا تفيد عقيدة ولا يصح الاعتماد عليها فى شأن المغيبات .

ثالثاً : على ما جاء فى حديث المعراج من أن محمداً — صلى الله عليه وسلم — حينما صعد إلى السماء ، وأخذ يستفتحها واحدة بعد واحدة فتفتح له ويدخل ، رأى عيسى عليه السلام هو وابن خالته يحيى فى السماء الثانية . ويكفينا فى توهين هذا المستند ما قرره كثير من شراح الحديث فى شأن المعراج وفى شأن اجتماع محمد صلى الله عليه وسلم بالأنبياء ، وأنه كان اجتماعا روحياً لا جسمانياً « انظر فتح البارى وزاد المعاد وغيرهما » .

ومن الطّريف أنهم يستدلون على أن معنى الرفع فى الآية هو رفع عيسى بجسده إلى السماء بحديث المعراج ، بينما نرى فريقا منهم يستدل على أن اجتماع محمد بعيسى فى المعراج كان اجتماعا جسدياً بقوله تعالى : « بَلْ رَفَعَهُ اللهُ إِلَيْهِ » وهكذا يتخذون الآية دليلا على ما يفهمونه من الحديث حين يكونون فى تفسير الحديث ، ويتخذون الحديث دليلا على ما يفهمونه من الآية حين يكونون فى تفسير الآية .

الرفع فى آية آل عمران :

ونحن إذا رجعنا إلى قوله تعالى : « إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ » فى آيات آل عمران مع قوله : « بَلْ رَفَعَهُ اللهُ إِلَيْهِ » فى آيات النساء وجدنا

الثانية إخباراً عن تحقيق الوعد الذى تضمنته الأولى ، وقد كان هذا الوعد بالتوفية والرفع والتطهير من الذين كفروا ، فإذا كانت الآية الثانية قد جاءت خالية من التوفية والتطهير ، واقتصرت على ذكر الرفع إلى الله فإنه يجب أن يلاحظ فيها ما ذكر فى الأولى جمعاً بين الآيتين .

والمعنى أن الله توفى عيسى ورفعه إليه وطهره من الذين كفروا .

وقد فسر الألوسى قوله تعالى : « إِنِّى مُتَوَفِّيكَ » بوجوه منها — وهو أظهرها — إنى مستوفى أجلك ومميتك حتف أنفك لا أسلط عليك من يقتلك ، وهو كناية عن عصمته من الأعداء وما هم بصدده من الفتك به عليه السلام ؛ لأنه يلزم من استيفاء الله أجله وموته حتف أنفه ذلك .

وظاهر أن الرفع — الذى يكون بعد التوفية — هو رفع المكانة لا رفع الجسد ، خصوصاً وقد جاء بجانبه قوله : (وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا) مما يدل على أن الأمر أمر تشريف وتكريم .

وقد جاء الرفع فى القرآن كثيراً بهذا المعنى : (فى بُيُوتٍ أَذِنَ اللهُ أن تُرْفَعَ) . (نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ) . (وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ) . (وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا) . (يَرْفَعُ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا) .... الخ .

وإذن فالتعبير بقوله (وَرَافِعُكَ إِلَىَّ) وقوله (بل رفعه الله إليه) كالتعبير فى قولهم لحق فلان بالرفيق الأعلى وفى (إن الله معنا) وفى (عند مليكٍ مقتدر) وكلها لا يفهم منها سوى معنى الرعاية والحفظ والدخول فى الكنف المقدس . فمن أين تؤخذ كلمة السماء من كلمة (إليه) ؟ اللهم إن هذا لظلم للتعبير القرآنى الواضح خضوعا لقصص وروايات لم يقم على الظن بها — فضلا عن اليقين — برهان ولا شبه برهان !

الفهم المتبادر من الآيات :

وبعد . فما عيسى إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ، ناصبه قومه العداء ، وظهرت على وجوههم بوادر الشر بالنسبة إليه ، فالتجأ إلى الله — شأن الأنبياء والمرسلين — فأنقذه الله بعزته وحكمته وخيب مكر أعدائه . وهذا هو ماتضمنته الآيات « فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللهِ » إلى آخرها ، بين الله فيها قوة مكره بالنسبة إلى مكرهم ، وأن مكرهم فى اغتيال عيسى قد ضاع أمام مكر الله فى حفظه وعصمته إذ قال : « يَا عِيسَىٰ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا » فهو يبشره بإنجائه من مكرهم ورد كيدهم فى نحورهم ، وأنه سيستوفى أجله حتى يموت حتف أنفه من غير قتل ولا صلب ، ثم يرفعه الله إليه .

وهذا هو ما يفهمه القارئ للآيات الواردة فى شأن نهاية عيسى مع قومه متى وقف على سنة الله مع أنبيائه حين يتألب عليهم خصومهم ، ومتى خلا ذهنه من تلك الروايات التى لا ينبغى أن تحكم فى القرآن ، ولست أدرى كيف يكون إنقاذ عيسى بطريق انتزاعه من بينهم ، ورفعه بجسده إلى السماء مكراً ؟ وكيف يوصف بأنه خير من مكرهم مع أنه شىء ليس فى استطاعتهم أن يقاوموه ، شىء ليس فى قدرة البشر ؟

ألا إنه لا يتحقق مكر فى مقابلة مكر إلا إذا كان جاريا على أسلوبه ، غير خارج عن مقتضى العادة فيه . وقد جاء مثل هذا فى شأن محمد صلى الله عليه وسلم « وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللهُ وَاللهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ »[1] .

---

(١) الآية ٣٠ من سورة الأنفال .

رفع عيسى ليس عقيدة يكفر منكرها :

والخلاصة من هذا البحث :

١ — أنه ليس فى القرآن الكريم ، ولا فى السنة المطهرة مستند يصلح لتكوين عقيدة يطمئن إليها القلب بأن عيسى رفع بجسمه إلى السماء ، وأنه حى إلى الآن فيها ، وأنه سينزل منها آخر الزمان إلى الأرض .

٢ — أن كل ما تفيده الآيات الواردة فى هذا الشأن هو وعد الله عيسى بأنه متوفيه أجله ورافعه إليه وعاصمه من الذين كفروا ، وأن هذا الوعد قد تحقق فلم يقتله أعداؤه ولم يصلبوه ، ولكن وفاه الله أجله ورفعه إليه .

٣ — أن من أنكر أن عيسى قد رفع بجسمه إلى السماء ، وأنه فيها حى إلى الآن ، وأنه سينزل منها آخر الزمان ، فإنه لا يكون بذلك منكرا لما ثبت بدليل قطعى ، فلا يخرج عن إسلامه وإيمانه ، ولا ينبغى أن يحكم عليه بالردة ، بل هو مسلم مؤمن ، إذا مات فهو من المؤمنين ، يصلى عليه كما يصلى على المؤمنين ، ويدفن فى مقابر المؤمنين ، ولاشية فى إيمانه عند الله والله بعباده خبير بصير .

مناقشـــة

بعد نشر هذه الفتوى فى مجلة « الرسالة » السنة العاشرة العدد ٤٦٢ قامت ضجة أحدثها قوم جمدوا على القديم ، وادعوا الغيرة على الدين .

وقد رددنا على شبهات هؤلاء بالحجج العلمية الدامغة ونشرت ذلك « الرسالة » فى الأعداد ٥١٤ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ من السنة الحادية عشرة .

وفيما يلى خلاصة لهذا الرد :

مبادىء مسلمة عند العلماء :

١ — حدد الشارع العقائد ، وطلب من الناس الإيمان بها ، والإيمان هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع عن دليل .

ومن الواضح أن هذا الاعتقاد لا يحصله كل ما يسمى دليلا ، وإنما يحصله الدليل القطعى الذى لا تعتريه شبهة .

٢ — وهذا الدليل القطعى يتمثل فى شيئين :

الأول : الدليل العقلى الذى سلمت مقدماته وانتهت فى أحكامها إلى الحس والضرورة ، فهذا — باتفاق — يفيد اليقين ، ويحقق ذلك الإيمان المطلوب .

الثانى : الدليل النقلى إذا كان قطعيا فى وروده ، قطعيا فى دلالته .

ومعنى كونه قطعيا فى وروده : ألا يكون هناك أى شبهة فى ثبوته عن

الرسول ، وذلك كالقرآن الكريم الذى ثبت كله بالتواتر القطعى ، وكالأحاديث المتواترة عن الرسول إن ثبت تواترها .

ومعنى كونه قطعيا فى دلالته ، أن يكون نصا محكما فى معناه وذلك إنما يكون فيما لا يحتمل التأويل .

٣ — فإذا كان الدليل النقلى بهذه المثابة أفاد اليقين ، وصلح لأن تثبت به العقيدة .

ومن هنا نستطيع أن نقرر أن العلميات التى لم ترد بطريق قطعى ، أو وردت بطريق قطعى ولكن لابسها احتمال فى الدلالة فاختلف فيها العلماء ، ليست من العقائد التى يكلفنا بها الدين ، والتى تعتبر حداً فاصلا بين الذين يؤمنون والذين لايؤمنون .

٤ — هذه المبادئ التى ذكرنا تنير سبيل البحث لمن يريد معرفة الحق فيما هو من العقائد وما ليس منها ، وهى مبادئ مسلمة عند العلماء يعرف كل مطلع على كتبهم ومناقشاتهم أنه لا نزاع فيها[1] .

وعلى ضوء هذه المبادئ نستقبل قول الذين زعموا « أن رفع عيسى ونزوله آخر الزمان ثابتان بالكتاب والسنة والإجماع » .

ولنا فى ذلك نظرات ثلاث : نظرة فيما ذكروا من آيات ، ونظرة فيما ساقوا من أحاديث ، والنظرة الثالثة فيما ادعوا فى هذا المقام من إجماع .

نظرة فيما ساقوا من آيات :

فأما الآيات التى تذكر فى هذا الشأن فنحن نرجعها إلى ثلاثة أنواع :

---

(١) راجع فصل « طريق ثبوت العقيدة » من كتابنا « الإسلام عقيدة وشريعة »

النوع الأول آيات تذكر وفاة عيسى ورفعه ، وتدل بظاهرها على أن الوفاة قد وقعت ، وهذه الآيات وهى :

١ — قوله تعالى فى سورة آل عمران: « إِذْ قَالَ اللهُ يَا عِيسَى إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ » .

٢ — قوله تعالى فى سورة النساء : « وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ » إلى قوله : « وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا بَل رَّفَعَهُ اللهُ إِلَيْهِ » .

٤ — قوله تعالى فى سورة المائدة: « فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ » .

وقد تناولنا هذه الآيات فى الفتوى ودرسناها دراسة علمية واضحة ، وعرضنا إلى آراء المفسرين فيها ، وبيَّنا أنه ليس فيها دليل قاطع على أن عيسى رفع بجسمه إلى السماء ، بل هى — على الرغم مما يراه بعض المفسرين — ظاهرة بمجموعها فى أن عيسى قد توفى لأجله ، وأن الله رفع مكانته حين عصمه منهم ، وصانه وطهره من مكرهم . ولسنا فى حاجة إلى أن نعيد شيئاً مما ذكرناه[1] .

---

(١) غير أنهم تمسكوا بقوله تعالى : « بل رفعه الله إليه » بعد قوله « وما قتلوه يقيناً » فقالوا : إن الرفع بعد نفى القتل هو رفع الجسم حتما ، وإلا لما تحققت المنافاة بين ما قبل « بل » وما بعدها ، ونحن نقول لهم إن المنافاة متحققة ، لأن الغرض من الرفع رفع المكانة والدرجة بالحيلولة بينهم وبين الإيقاع به كما يريدون . والمعنى : أن الله عصمه منهم فلم يمكنهم من قتله بل أحبط مكرهم وأنقذه وتوفاه لأجله فرفع بذلك مكانته . وقد قلنا فى الفتوى: إن الآية بهذا تتفق تماما مع ظاهر قوله تعالى «إنى متوفيك ورافعك إلىَّ ومطهرك من الذين كفروا » وهذا احتمال قوى فى الآية يمنع الزعم بأنها نص أو ظاهر فى رفعه بجسمه حياً . ويقول الإمام الرازى فى تفسيره « ومطهرك : مخرجك من بينهم ومفرق بينك وبينهم . وكما عظم شأنه بلفظ الرفع إليه أخبر عن معنى التخليص بلفظ التطهير . وكل ذلك يدل على المبالغة فى إعلاء شأنه وتعظيم منزلته . ويقول فى معنى قوله تعالى « وجاعل الذين اتبعوك فوق الذين كفروا» : القول الثانى : المراد من هذه الفوقية الفوقية بالحجة =

النوع الثانى : آيات ما كان ليخطر بالبال أن لها صلة بموضوع البحث ، فلذا لم نفكر فيها ، وحسبنا الآن أن نمثل لهذا النوع بما قال أحدهم :

«ولك أن تضم إلى ماذكرناه قوله تعالى عنه عليه السلام : « وَجِيهاً فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ » . ففى قوله « وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ » إشارة إلى رفعه إلى محل الملائكة المقربين » .

والشيخ يريد السماء طبعاً ، وهو لىٌّ للكتاب غريب ، فقد وردت كلمة «المقربين» فى غير موضع من القرآن الكريم : « والسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَٰئِكَ الْمُقَرَّبُونَ» . « فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ ». « عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ » . وإذن فليس عيسى وحده الذى يعيش بجسمه فى السماء ، بل معه أفواج من عباد الله يعيشون فيها ويزداد عددهم يوماً بعد يوم . وهكذا فليكن المنطق ! .

ثم يقول : « بل فى قوله تعالى : « وَجِيهاً فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ » إشارة إلى ذلك ، لأن الوجيه بمعنى ذى الجاه ، ولا أدل على كونه ذا جاه فى الدنيا من رفعه إلى السماء » .

وهذا كلام لايقال ، فإن وجاهة عيسى فى الدنيا هى الرسالة المؤيدة بالمعجزات البينات (وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ وَرَسُولاً إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ » فكيف تذكر بجانب هذه الوجاهة قصة الرفع إلى السماء التى يرغمون هذه الآية على إفادتها أو الإشارة إليها ؟ وكيف يكون وجيها فى الدنيا من غادر الأرض وترك

= والبرهان » ثم يقول : واعلم أن هذه الآية تدل على أن رفعه فى قوله « ورافعك إلىّ » هو رفع الدرجة والمنقبة لا بالمكان والجهة ، كما ان الفوقية فى هذه الآية ليست بالمكان بل بالدرجة والرفعة » اهـ .

أهلها الذين يحسون وجاهته ؟ وهكذا ينتزع القوم من كل عبارة إشارة أو تلميحاً ليؤيدوا ما زعموا أنه عقيدة يكفر منكرها .

النوع الثالث : آيتان قد اختلفت آراء المفسرين فى بيان المراد منهما ، وجاء فى بعض ما قيل : أنهما تدلان على نزول عيسى وهما :

١ — قوله تعالى فى سورة النساء: « وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ »[(١)].

٢ — وقوله تعالى فى سورة الزخرف: « وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ فَلَا تَمْتَرُنَّ بِهَا »[(٢)].

ما غاب عنا ، وقت أن كتبنا الفتوى ، النظر فى هاتين الآيتين وفى درجة دلالتهما على نزول عيسى ، وماغاب عنا ما ذكره المفسرون من الآراء والأفهام المختلفة فيهما ، وما كنا نحسب — ونحن بصدد البحث عن دليل قاطع يحكم بالكفر على مخالفه — أن أحداً يعرض لهاتين الآيتين وقد رأى فيهما ما رأينا من أقوال المفسرين المختلفة فى ذاتها ، والمختلفة فى ترجيحها ، فيقول : إنهما نصان قاطعان فى نزول عيسى ! ولذلك آثرنا إذ ذاك أن نترك الكلام عليهما اكتفاء بظهور درجتهما فى الدلالة لكل من يقرأ شيئاً من كتب التفسير . ولكنهم أبوا إلا أن يذكروا هاتين الآيتين ويزعموا أنهما تدلان دلالة قاطعة على نزول عيسى ، فلسنا نجد بدّاً من أن نضع بين يدى القراء خلاصة لآراء المفسرين فيهما ، ثم نقفى على ذلك بما نرى ليتبين الحق واضحا :

الآية الأولى :

للمفسرين فى هذه الآية آراء مختلفة وأشهرها رأيان :

---

(١) النساء : ١٥٩ .

(٢) الزخرف : ٦١ .

الأول : أن الضمير فى « به » و « موته » لعيسى . والمعنى : ما من أحد من أهل الكتاب يهوديهم ونصرانيهم إلا ليؤمنن بعيسى قبل أن يموت عيسى . قالوا : أخبرت هذه الآية أن أهل الكتاب سيؤمنون بعيسى قبل موته وهم لم يؤمنوا به إلى الآن على الوجه الذى طلب منهم فلا بد أن يكون عيسى إلى الآن حيا ، ولا بد أن يتحقق هذا الإيمان به قبل موته ، وذلك إنما يكون عند نزوله آخر الزمان .

الثانى : أن الضمير فى « به » لعيسى ، وفى « مُوته » للكتابى . والمعنى: أنه ما من أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمنن قبل موته بعيسى . والإخبار : بإيمان أهل الكتاب على هذا الوجه لا يتوقف على حياة عيسى الآن ، ولا على نزوله فى المستقبل ، لأن المراد أنهم يؤمنون عند معاينتهم الموت بأنه نبى الله وابن أمته .

هذان رأيان مشهوران فى الآية عند المفسرين ، ولكل منهما من يرجحه . وقد ساقهما ابن جرير ، وذكر الآثار التى تدل لكل منهما ثم قال : « وأولى الأقوال بالصحة والصواب قول من قال : تأويل ذلك : وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن بعيسى قبل أن يموت عيسى . وإنما قلنا ذلك لأن الله جل ثناؤه حكم لكل مؤمن بمحمد صلى الله عليه وسلم بحكم أهل الإيمان فى الموارثة والصلاة عليه وإلحاق صغار أولاده بحكمه فى الملة ؛ فلو كان كل كتابى يؤمن بعيسى قبل موته لوجب ألا يرث الكتابىَّ إذا مات إلا أولاده الصغار أو البالغون منهم من أهل الإسلام ... وأن يكون حكمه حكم المسلمين فى الصلاة عليه وغسله وتقبيره ، لأن من مات مؤمناً بعيسى فقد مات مؤمنا بمحمد . . . وقد أجمع أهل الإسلام على أن كل كتابى مات قبل إقراره بمحمد صلوات

الله عليه ، وما جاء به من عند الله فمحكوم له بحكم ما كان عليه أيام حياته غير منقول شيء من أحكامه فى نفسه وماله وولده صغارهم وكبارهم بموته عما كان عليه فى حياته ، فدل هذا على أن المعنى : إلا ليؤمنن بعيسى قبل موت عيسى ، وأن ذلك عند نزوله »[1] .

ويريد ابن جرير بهذه العبارة أن الإيمان بعيسى يلزمه الإيمان بمحمد صلوات الله وسلامه عليهما ، لأن رسالة محمد مما جاء به عيسى ، وعليه يكون من آمن بعيسى مؤمناً بمحمد فيكون مسلماً له أحكام المسلمين فى التوارث والصلاة عليه وغسله ودفنه فى مقابر المسلمين . . . الخ . وهذا يخالف إجماع المسلمين على عدم ثبوت شيء من هذه الأحكام للكتابى الذى يموت ، وإذا كان هذا يخالف الإجماع فقد بطل أن يكون معنى الآية ما ذكر ، وكان « أولى الأقوال بالصحة والصواب » فى نظر ابن جرير هو الرأى الأول الذى لا يترتب عليه مصادمة الإجماع .

إلى هنا ، وقبل مناقشة ابن جرير فيما رجح به ، ليس فى الأمر أكثر من أن مفسرا من بين المفسرين قد اختار رأياً من رأيين حكاهما عن أهل المأثور ورجح ما اختاره بما رأى ، ولكن القوم تلقفوا هذا عن ابن جرير دليلا قاطعاً على ما يزعمون من نزول عيسى . ونحن نلخص ردنا عليهم فى النقط الآتية التى غفلوا أو تغافلوا عنها :

١ — أن ابن جرير يذكر احتمالين فى الآية ، ويذكر الآثار الدالة لكل منهما ، ويصل بالرأى الثانى إلى ابن عباس ومجاهد وغيرهما ، فكيف يعد نصاً قاطعاً غير محتمل لأكثر من معنى ما خالف فيه ابن عباس ومجاهد وغيرهما ؟

---

(١) عن ابن جرير ببعض تصرف .

٢ — أن ابن جرير كما وجه الرأى الذى اختاره وجه الرأى الثانى أيضاً « بأن كل من نزل به الموت لم تخرج نفسه حتى يتبين له الحق من الباطل فى دينه » وهذا فيما أرى هو الذى جعل ابن جرير يقتصد فى التعبير عن ترجيح ما اختاره فيقول : « وأولى الأقوال » دون أن يقول مثلا : والرأى الصحيح .

٣ — إن يكن ابن جرير قد رجح أحد المعنيين فقد رجح غيره من العلماء المعنى الآخر ومنهم الإمامان : النووى والزمخشرى وغيرهما . قال ابن حجر فى فتح البارى : « ورجح جماعة هذا المذهب — يريد الثانى — بقراءة أبى بن كعب « إِلاَّ لَيُؤْمِنُنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِمْ » أى أهل الكتاب: قال النووى: معنى الآية على هذا : ليس من أهل الكتاب أحد يحضره الموت إلا آمن عند المعاينة قبل خروج روحه بعيسى وأنه عبد الله وابن أمته ، ولكن لا ينفعه هذا الإيمان فى تلك الحالة كما قال تعالى : « وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال إنى تبت الآن » . ثم قال : وهذا المذهب أظهر ؛ لأن الأول يخص الكتابى الذى يدرك نزول عيسى ، وظاهر القرآن عمومه فى كل كتابى فى زمن نزول عيسى وقبله » .

وقد ذكر صاحب الكشاف قريباً من هذا وأطال فيه ونقله عنه الإمام الرازى فى تفسيره فليرجع إليهما من شاء .

بهذا يتبين :

١ — أن هذه الآية ليست نصاً فى معنى واحد حتى تكون دليلا قاطعاً فيه .

٢ — أن ماتمسك به ابن جرير فى ترجيحه للرأى الأول غير مسلم له ، فقد بناه على أن المراد بالإيمان فى الآية هو الإيمان المعتبر الذى ينفع صاحبه

وتترتب عليه الأحكام ، مع أنه إيمان — كما قرره العلماء ومنهم ابن جرير نفسه — لا يعتد به ولا يقام له وزن ولا تترتب عليه أحكام لأنه إيمان جاء فى غير وقته .

٣ — أن من ينظر فيما تمسك به أصحاب المذهب الثانى : من العموم الواضح فى قوله : « وإن من أهل الكتاب » ومن قراءة أبى « إلا ليؤمنن به قبل موتهم » ومن أن إيمان المعاينة لا ينفع صاحبه عند الجميع ، لا يسعه إلا أن يخالف ابن جرير فيما ذهب إليه، وأن يقول مع النووى عن المذهب الثانى: « وهذا المذهب أظهر » . والنتيجة الحتمية لهذا كله أن الآية ليست ظاهرة فيما يقتضى نزول عيسى ، فضلا عن أن تكون قاطعة فيه !

الآية الثانية :

للمفسرين فى هذه الآية أيضاً آراء مختلفة ، ومن الآراء أن الضمير فى قوله تعالى : « وإنه لَعِلْمٌ للساعة » راجع إلى محمد صلى الله عليه وسلم أو إلى القرآن ، ولكننا نستبعد هذا ، ونرى أن الضمير راجع إلى عيسى كما يراه كثير من المفسرين ؛ وذلك لأن الحديث فى الآيات السابقة كان عن عيسى ، ومع ذلك نجد خلافاً آخر يصوره لنا بعض المفسرين بقوله : « وإنه : أى عيسى لعلم للساعة : أى أنه بنزوله شرط من أشراطها ، أو بحدوثه بغير أب، أو بإحيائه الموتى دليل على صحة البعث »[١] .

ومن ذلك يتبين أن فى توجيه كون عيسى عِلْمًا للساعة ثلاثة أقوال :

الأول : أنه بنزوله آخر الزمان علامة من علامات الساعة .

---

(١) تفسير أبى السعود .

الثانى : أنه بحدوثه من غير أب دليل على إمكان الساعة .

الثالث : أنه بإحيائه الموتى دليل على إمكان البعث والنشور .

ولقد كان فى احتمال الآية لهذه المعانى التى يقررها المفسرون كفاية فى أنها ليست نصا قاطعاً فى نزول عيسى ، ولكننا لانكتفى بهذا بل نرجح القول الثانى (وهو أن عيسى بحدوثه من غير أب دليل على إمكان الساعة) معتمدين فى هذا الترجيح على ما يأتى :

١ — أن الكلام مسوق لأهل مكة الذين ينكرون البعث ويعجبون من حديثه ، وقد عنى القرآن الكريم فى كثير من آياته وسوره بالرد عليهم واقتلاع الشك من قلوبهم . وطريقته فى ذلك أن يلفت أنظارهم إلى الأشياء التى يشاهدونها فعلا أو يؤمنون بها « يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِى رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ » ، « وَتَرَى ٱلْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ » . « فَانْظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَةِ ٱللهِ كَيْفَ يُحْيِي ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا . إِنَّ ذَلِكَ لَمُحْيِي الْمَوْتَى » وقد عرضت سورة الزخرف التى وردت فيها هذه الآية إلى هذا المعنى فى أولها « وَالَّذِى نَزَّلَ مِنَ السَّماءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَنْشَرْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتاً كَذَلِكَ تُخْرَجُونَ » .

وهذه هى الطريقة المستقيمة المنتجة فى الاستدلال المقتلعة للشك ، أما أن يلفت أنظارهم إلى أشياء يخبرهم هو بها كنزول عيسى ، وهى أيضاً فى موضع الشك عندهم ، ويطلب منهم أن يقتلعوا بهذه الأشياء ما فى قلوبهم من شك فذلك طريق غير مستقيم ؛ لأنه استدلال على شىء فى موضع الإنكار بشىء هو كذلك فى موضع الإنكار !

٢ — ومما يؤيد هذا قول الله تعالى تفريعاً على أن عيسى علم للساعة : « فَلَا تَمْتَرُنَّ بِهَا » فإنه يدل على أن الكلام مع قوم يشكون فى نفس الساعة ، والعلامة إنما تكون لمن آمن بها وصدق أنها آتية لاريب فيها ؛ أما الذى ينكر وقوعها أو يشك فيها فهو ليس بحاجة إلى أن يتحدث معه عن علامتها ، بل لايصح أن يتحدث فى ذلك معه ، وإنما هو بحاجة إلى دليل يحمله على الإيمان بها أولا ؛ ليمكن أن يقال له بعد ذلك : هذا الذى آمنت به علامته كذا .

٣ — ثم إنه من الأصول المقررة فى فهم أساليب اللغة العربية أن الحكم إذا أسند فى اللفظ إلى الذات ، ولم تصح إرادتها معنى ، قدر فى الكلام ما كان أقرب إلى الذات وأشد اتصالا بها . فإذا طبقنا هذه القاعدة على قوله تعالى : « وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ » وعلمنا أن ذات عيسى من حيث هى لايصح أن تكون مرادة هنا ، وأنه لا بد من تقدير فى الكلام ، ثم وازنا بين النزول والخلق من غير أب ، وإحياء الموتى ، فلا شك أننا نجد الخلق من غير أب أقرب هذه الثلاثة إلى الذات ، لأنه راجع إلى إنشائه وتكوينه لا إلى شىء عارض له ، وحينئذ يتعين الحمل عليه ويكون معنى الآية الكريمة : (لا تشكوا فى الساعة ، فإن الذى قدر على خلق عيسى من غير أب قادر عليها) .

وبهذا يتبين :

أولا : أن الإخبار بنزول عيسى لايصلح دليلا على الساعة يقتلع به ما فى نفوس المنكرين لها من شك ويصح أن يقال عقبه (فَلَا تَمْتَرُنَّ بِهَا) .

وثانياً : أن جعل عيسى بنزوله آخر الزمان علامة من علامات الساعة

لا يستقيم هنا، لأن الحديث مع قوم منكرين للساعة فهم بحاجة إلى دليل عليها، لامع قوم مؤمنين بها حتى تذكر لهم علاماتها.

وثالثاً: أن أقرب ماتحمل عليه الآية هو المعنى الثانى الذى بينا.

* * *

أما بعد، فهذه هى الآيات التى أوردوها فى شأن عيسى من رفعه أو نزوله.

ولا شك أن القارئ المنصف بعد عرضها على هذا النحو وتطبيقها على المبادئ التى ذكرنا لايخامره شك فى أنه (ليس فى القرآن الكريم ما يفيد بظاهره غلبة ظن بنزول عيسى أو رفعه، فضلا عما يفيد القطع الذى يكوّن العقيدة، ويكفر منكره كما يزعمون).

النظرة الثانية فى الأحاديث :

والنظرة الثانية فيما ساقوا من أحاديث :

وموجز ما نقول فيها : أنها لا تخرج عن كونها أحاديث آحاد، وأحاديث الآحاد مهما صحت لا تفيد يقيناً يثبت عقيدة يكفر منكرها.

وإنه ليؤسفنى أن أرى قوما تظاهروا بالانتساب إلى الدين والغيرة على أحاديث الرسول استباحوا لأنفسهم — فى سبيل أغراضهم الدنيا — أن يصطنعوا كل أساليب التلبيس والتمويه فى شأن أحاديث عيسى، التى لا يمكن أن يكون منها متواتر حتى على أوسع الآراء فى تحققه، وهى مع آحاديتها يكثر ويشتد فى معظمها ضعف الرواة واضطراب المتون ونكارة المعانى، فتراهم يقولون هى متواترة قد رواها فلان وفلان من الصحابة والتابعين، وذكرت فى كتاب كذا وكتاب كذا من كتب المتقدمين، فإذا رأوا فى بعضها ضعفاً أو اضطراباً أو نكارة حاولوا التخلص من ذلك فقالوا : إن الضعيف فيها منجبر بالقوى، وإن العدالة لا تشترط فى رواة المتواتر. وهكذا يخلعون عليها

ثوباً مهلهلاً من القداسة ، لا رغبة فى علم ولا غيرة على حق ، ولكن مكابرة وعناداً ، وإصراراً على التضليل ، وليقال على ألسنة العامة وأشباه العامة : إنهم حفاظ وإنهم محدثون !

* * *

بقى بعد هذا أمر لابد من تقريره : وهو أن تلك الأحاديث كيفما كانت ليست من قبيل المحكم الذى لا يحتمل التأويل حتى تكون قطعية الدلالة ، فقد تناولتها أفهام العلماء قديماً وحديثاً ولم يجدوا مانعاً من تأويلها . وقد جاء فى شرح المقاصد — بعد أن قرر مؤلفها أن جميع أحاديث أشراط الساعة آحادية — ما نصه : « ولا يمتنع حملها على ظواهرها عند أهل الشريعة . . . وأول بعض العلماء النار الخارجة من الحجاز بالعلم والهداية سيما الفقه الحجازى ، والنار الحاشرة للناس بفتنة الأتراك ، وفتنة الدجال بظهور الشر والفساد ، ونزول عيسى صلى الله عليه وسلم باندفاع ذلك وبدو الخير والصلاح . . . الخ » .

ومن ذلك نرى أن السعد — صاحب المقاصد — لا يقرر وجوب حملها على ظواهرها حتى تكون من قطعى الدلالة الذى يمتنع تأويله ، وإنما يقرر بصريح العبارة « أنه لامانع من حملها على ظواهرها » فيعطى بذلك حق التأويل لمن انقدح فى قلبه سبب للتأويل ، ثم يحدث عن بعض العلماء أنهم سلكوا سبيل التأويل فى هذه الأحاديث فعلاً ، ويبين المعنى الذى حملوها عليه ، ولا شك أن هذا لم يكن منه إلا لأنه يعتقد — كما يعتقد سائر العلماء الذين يعرفون الفرق بين ما يقبل التأويل ومالا يقبله — أن ما تدل عليه ألفاظ تلك الأحاديث ليس عقيدة يجب الإيمان بها ، فمن أداه نظره إلى أن يؤمن بظاهرها فله ذلك . ومن أداه نظره إلى تأويلها فله ذلك ، شأن كل ظنى فى دلالته .

ومما تقدم يتبين جلياً أنه ليس فى الأحاديث — التى أوردوها فى شأن نزول عيسى آخر الزمان — قطعية ما ، لا من ناحية ورودها ولا من ناحية دلالتها .

النظرة الثالثة فى الإجماع :

بقى أن ننظر النظرة الثالثة فيما زعموا من إجماع فى هذا المقام .

وأحب أن أشير هنا إلى أن « الإجماع » الذى اشتهر بين الناس أنه أصل من أصول التشريع فى الإسلام قد اختلفت فيه المذاهب والآراء اختلافا بعيدا :

اختلفوا فى حقيقته ، واختلفوا فى إمكانه وتصور وقوعه ، ثم اختلفوا فى حجيته الخ مما يتبين لنا به أن حجة الإجماع فى ذاتها غير معلومة بدليل قطعى ، فضلا عن أن يكون الحكم الذى أثبت به معلوماً بدليل قطعى فيكفر منكره .

ثم نقول : إن الذين ذهبوا إلى حجّية الإجماع لم يتفقوا على شىء يحتج به فيه سوى الأحكام الشرعية العملية ، أما الحسيات المستقبلة من أشراط الساعة وأمور الآخرة فقد قالوا : « إن الإجماع عليها لا يعتبر من حيث هو إجماع ؛ لأن المجمعين لا يعلمون الغيب ، بل يعتبر من حيث هو منقول عمن يطلعه الله على الغيب ، فهو راجع إلى الإخبارات فيأخذ حكمها ، وليس من الإجماع المخصوص بأمة محمد صلى الله عليه وسلم ؛ لأن الحسى المستقبل لا مدخل للاجتهاد فيه ، فإن ورد به نص فهو ثابت به ولا احتياج إلى الإجماع ، وإن لم يرد به نص فلا مساغ للاجتهاد فيه »[1] وعلى هذا تخضع جميع الأخبار

---

(١) التحرير .

— التى تتحدث عن أشراط الساعة ومن بينها نزول عيسى — إلى مبدأ قطعية النصوص وظنيتها فى الورود والدلالة .

خلاف قديم وحديث فى المسألة :

وعلى فرض أن أشراط الساعة مما يخضع للإجماع الذى اصطلحوا عليه نقول : إن نزول عيسى قد استقر فيه الخلاف قديماً وحديثاً .

أما قديماً فقد نص على ذلك ابن حزم فى كتابه « مراتب الإجماع » حيث يقول : « واتفقوا على أنه لا نبى مع محمد صلى الله عليه وسلم ولا بعده أبداً ، إلا أنهم اختلفوا فى عيسى عليه السلام : أيأتى قبل يوم القيامة أم لا ؟ وهو عيسى بن مريم المبعوث إلى بنى إسرائيل قبل مبعث محمد عليه السلام » كما نص عليه أيضاً القاضى عياض فى شرح مسلم ، والسعد فى شرح المقاصد ، وقد سقنا عباراته قريباً وهى واضحة جلية فى أن المسألة ظنية فى ورودها ودلالتها !

وأما حديثاً فقد قرر ذلك كل من الأساتذة المغفور لهم : الشيخ محمد عبده والسيد رشيد رضا ، والأستاذ الأكبر الشيخ المراغى .

فالشيخ محمد عبده رضى الله عنه يذكر وهو بصدد تفسير آية آل عمران:

« إِذْ قَالَ اللهُ يَا عِيسَىٰ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ » « أن للعلماء هنا طريقتين : إحداهما وهى المشهورة أنه رفع بجسمه حيًّا وأنه سينزل فى آخر الزمان فيحكم بين الناس بشريعتنا ثم يتوفاه الله تعالى . . . والطريقة الثانية أن الآية على ظاهرها ، وأن التوفى على معناه الظاهر المتبادر منه وهو الإماتة العادية ، وأن الرفع يكون بعده وهو رفع الروح . . . الخ » ثم يذكر « أن لأهل

هذه الطريقة فى أحاديث الرفع ، والنزول تخريجين : أحدهما أنها آحاد تتعلق بأمر اعتقادى ، والأمور الاعتقادية لايؤخذ فيها إلا بالقطعى وليس فى الباب حديث متواتر ، وثانيهما تأويل النزول » بنحو ماسبق نقله عن شرح المقاصد(١) .

وقد ورد على المغفور له السيد رشيد رضا سؤال من « تونس » وفيه (ماحالة سيدنا عيسى الآن ؟ وأين جسمه من روحه ؟ وما قولكم فى الآية « إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ » . وإن كان حيًا يرزق كما كان فى الدنيا فمم يأتيه الغذاء الذى يحتاج إليه كل جسم حيوانى كما هى سنة الله فى خلقه ؟) فأجابه السيد رشيد إجابة مفصلة عما سأل عنه نقتطف منها مايأتى :

قال بعد أن عرض للآيات وآراء المفسرين فيها « وجملة القول أنه ليس فى القرآن نص صريح فى أن عيسى رفع بروحه وجسده إلى السماء حيًا حياة دنيوية بهما بحيث يحتاج بحسب سنن الله تعالى إلى غذاء فيتوجه سؤال السائل عن غذائه ، وليس فيه نص صريح بأنه ينزل من السماء ، وإنما هى عقيدة أكثر النصارى ، وقد حاولوا فى كل زمان منذ ظهور الإسلام بثها فى المسلمين » ثم تكلم عن الأحاديث وقال : « إن هذه المسألة من المسائل الخلافية حتى بين المنقول عنهم رفع المسيح بروحه وجسده إلى السماء »(٢).

أما المغفور له الأستاذ الأكبر الشيخ المراغى فقد كتب بمناسبة السؤال الذى رفع إليه وكان سبباً فى فتوانا ، إجابة جاء فيها . « ليس فى القرآن الكريم نص صريح قاطع على أن عيسى عليه السلام رفع بجسمه وروحه ، وعلى

---

(١) الجزء الثالث من تفسير المنار .
(٢) الجزء العاشر من المجلد الثامن والعشرين للمنار .

أنه حى الآن بجسمه وروحه . وقول الله سبحانه : « إِذْ قَالَ اللهُ يَاعِيسَى إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا » الظاهر منه أنه توفاه وأماته ثم رفعه ، والظاهر من الرفع بعد الوفاة أنه رفع درجات عند الله كما قال فى إدريس عليه السلام . « وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًا » وهذا الظاهر ذهب إليه بعض علماء المسلمين فهو عند هؤلاء توفاه الله وفاة عادية ثم رفع درجاته عنده ، فهو حى حياة روحية كحياة الشهداء وحياة غيره من الأنبياء . لكن جمهور العلماء على أنه رفعه بجسمه وروحه فهو حى الآن بجسمه وروحه ، وفسروا الآية بهذا بناء على أحاديث وردت كان لها عندهم المقام الذى يسوِّغ تفسير القرآن بها ، ثم قال : « ولكن هذه الأحاديث لم تبلغ درجة الأحاديث المتواترة التى توجب على المسلم عقيدة ، والعقيدة لاتجب إلا بنص من القرآن أو بحديث متواتر » ثم قال : وعلى ذلك فلا يجب على المسلم أن يعتقد أن عيسى عليه السلام حى بجسمه وبروحه ، والذى يخالف فى ذلك لايعد كافراً فى نظر الشريعة الإسلامية » .

هذه نصوص صحيحة يقرر بها هؤلاء العلماء قديماً وحديثاً أن مسألة عيسى مسألة خلافية ، وأن الآيات المتصلة بها ظاهرة فى موته عليه السلام موتا عاديا ، وأن الأحاديث الواردة فيها أحاديث آحاد لاتثبت عقيدة ، وهى مع هذا تحتمل التأويل وأنه لايكفر المسلم بإنكار رفع المسيح أو نزوله ، فأين مع هذا كله ما يدعونه من إجماع ؟ ! (١) .

---

(١) من المهم مراجعة ما كتبناه عن ثبوت العقيدة بالقران والسنة والإجماع فى فصل « طريق ثبوت العقيدة » من كتابنا « الإسلام عقيدة وشريعة » .